الترابط الدلالي في لسانيات الخطاب
تصور تون أ. فان ديك نموذجا

أ. مولاي مروان العلوي
جامعة شعيب الدكالي –المغرب-

الملخص:

نسعى في هذه الورقة إلى بسط مفهوم الترابط الدلالي باعتباره مفهوما مركزيا في لسانيات الخطاب، من خلال اتخاذ مؤلف تون أ. فان ديك (1977) "النص والسياق: أبحاث في دلالة وتداول الخطاب" منطلقا، وذلك بوصفه متميزا سواء من الناحية المفاهيمية، حيث استقى معظم المفاهيم والأدوات الإجرائية من حقل المنطق والدلالة الصورية المشروطة بالصدق، أو من الناحية الإجرائية، إذ تطرق إلى المستوى الدلالي والمستوى التداولي للخطاب، وعزز ذلك بأمثلة تطبيقية. نقدم في مبحث أول لمحة موجزة عن الكتاب. ونتناول، في مبحث ثان، مفهوم الترابط الدلالي. ونبسط، في مبحث ثالث، شروط الترابط الدلالي، لنختم بتركيب مركز.

1- النص والسياق، أبحاث في دلالة وتداول الخطاب:

يُعد تون أ. فان ديك مؤسس لسانيات الخطاب، من خلال مؤلفه "النص والسياق: أبحاث في دلالة وتداول الخطاب" (1977)، طور فيه أطروحاته التي ضمنها في مؤلفه السابق "علم النص: مدخل متعدد الاختصاصات"، وحاول في طياته إنشاء مقاربة أكثر وضوحا وتنظيما للدراسة اللسانية للخطاب، بغية تحليل وتفسير كثير من المظاهر الخطابية التي لا تنتمي إلى مجال دراسة لسانيات الجملة من جهة، وبناء نظرية لسانية للخطاب تتوخى الدقة وتحترم التمثيل الصوري والمنطقي لهذه المظاهر الخطابية من جهة أخرى، وتبحث في الخصائص المشتركة التي تتقاسمها كل الخطابات ، بهدف تطوير نحو كلي للخطاب (UNIVERSAL DISCOURSE GRAMMAR) يُعنى بالبحث في القواعد العامة والقوانين الكلية التي تتحكم في تحليل بنية الخطاب.

قسم فان ديك مؤلفه إلى فصلين، قارب فيهما المستوى الدلالي والمستوى التداولي للخطاب، شمل المستوى الدلالي مدخلا عن الدلالة الصورية المشروطة بالصدق في إطار اهتمامها بمنطق القضايا ومنطق المحمولات فضلا عن منطق الموجهات، إضافة إلى اهتمامه في هذا المستوى بظاهرة الربط والروابط وظاهرة الانسجام وظاهرة البنيات الكبرى. وتضمن المستوى التداولي أبحاثا عن نظرية الأحداث والأعمال، وأنماط السياق في علاقته بأفعال الكلام، وتداولية الخطاب وأفعال الكلام الكبرى، يمكن أن نمثل لها على النحو التالي:

إذا ما تفَحَّصنا دراسة فان ديك للمستوى الدلالي في الخطاب، نجده صدَّر هذا الفصل بمقدمة عن الدلالة الصورية[1] (FORMAL SEMANTICS)، وهي عبارة عن فرش نظري لم يوضع عبثا، بل وضعه فان ديك ليقدم مختلف المفاهيم والأدوات الإجرائية المنطقية التي بفضلها درس دلالة الخطاب بهدف "صياغة قواعد تأويل الصياغات جيدة التكوين (ص ج ت) (WELL-FORMED)[..] تحدد هذه التأويلات ماهية الشروط التي تكون بفضلها صياغة ما صادقة أم كاذبة بالنظر إلى نموذج معين، حيث ترتبط قيمة صدق الصياغة بالقيم المسندة إلى أجزائها المختلفة حسب المقولات التركيبية لهذه الأجزاء"[2]، وبهذا يدرس فان ديك القضايا والمفاهيم والعمليات...؛ وذلك بتبيان طريقة اشتغال الربط والروابط بكيفية علمية صارمة موظفا

التمثيل الصوري، ودراسة دورها في إقامة الترابط بين القضايا المؤسسة للخطاب.

يدرس فان ديك دلالة العبارات (الجمل) جيدة التكوين من الناحية الصرف التركيبية، ويقوم بتأويلها من خلال تأويل أجزائها، معتمدا في ذلك على الجانب المفهومي (INTENSIONAL)، ويعتبر أن ما يحدد معنى جملة ما، هو مجموع معاني الصرفيات والمركبات المؤسسة لهذا المعنى[3]. وبهذا المعنى يدرس فان ديك الدلالة اللسانية للخطاب معتمدا في ذلك على الدلالة الصورية، من خلال مقاربة العلاقات الدلالية والمنطقية بين القضايا المضمنة في الخطاب. ويعتبر خطابا متتالية نونية من القضايا حيث:

1-خ= ق$_1$ + ق$_2$ +.....ق$_ن$

ويعتمد في دراسته للخطاب على المقابلة بين متتالية القضايا في المنطق[4]- حيث يتم تأويل القضايا من خلال الروابط ومتتالية الصياغات المرتبطة بعمليات تحويلٍ واستنتاجٍ اعتمادا على قيم الصدق- وبين اللغة الطبيعية التي تمتلك خصائص الجمل المركبة وخصائص المتتاليات المشتقة في اللغات الصورية، ليستنتج بعد هذه المقابلة أنه يجب تحديد الروابط في اللغة الطبيعية ودورها الدلالي في التأويل، كما يجب التركيز على قواعد الاشتقاق ودورها الدلالي؛ وبمعنى آخر يجب النظر في الشروط الدلالية التي بفضلها تترابط الجمل، سواء من خلال الروابط أم من خلال القواعد.[5*]

وتجدر الإشارة إلى أن الروابط لا تتمظهر دائما بصفة صريحة في الخطاب، بل يمكن أن تربط العناصرَ المكونة لخطاب ما علاقاتٌ دلالية ومنطقية دون توظيف الروابط، كما أن وجود الروابط في الخطاب لا يجعل بالضرورة مكوناته مترابطة، بل يمكن أن تمثل هذه الروابط سببا مباشرا في عدم ترابط هذه المكونات. هذا ما يُظهر الدور الأساسي الذي يقوم به المتكلم والمتلقي على حد سواء، فالمتكلم يختار ما يناسب قصده من الروابط ليضمن اتساق عناصر خطابه وانسجامها، كما تلعب المرجعية المعرفية للمتلقي دورا أساسيا في فهم الخطاب والحكم على نحويته أو لانحويته، أو مقبوليته من عدمها.

ومن هذا المنطلق، لا يُعد وجود الروابط حاسما في انسجام المتتاليات، لهذا يعد الترابط الدلالي (CONNECTEDNESS) عاملا ضروريا ولكنه ليس شرطا كافيا في مقبولية الخطاب، إذ يستدعي إضافة شروط أخرى تتحكم في هذا الانسجام، يقسمها فان ديك إلى: انسجام خط (LINEAR) وانسجام كلي(GLOBAL).[6]

2-مفهوم الترابط الدلالي:

يعتبر فان ديك الترابط علاقة بين الجمل، ولما كانت هذه العلاقة تركيبية، والربط مفهوما دلاليا، اعتبر فان ديك الربط علاقة دلالية بين القضايا، وبهذا تجاوز مفهوم الربط التركيبي إلى مفهوم أكثر شمولية يتجلى في "الترابط الدلالي بين قضايا نونية ضمن متوالية ما من الجمل".[7]

وللتدليل على أطروحته حول مفهوم الربط، يقدم فان ديك أربعة أنواع من الأمثلة، ويستند في تفييئها، ثم دراستها، إلى معيار المقبولية (ACCEPTABILITY)، نقدمها على الشكل التالي[8]:

1- أ- جون أعزب، فهو إذن غير متزوج

ب- جون أعزب، إذن فقد اشترى كثيرا من الأسطوانات.

ج -جون أعزب، إذن أمستردام عاصمة هولندا.

2- أ- لأن هاري لم يدرس جيدا، رسب في الامتحان

ب- لأن هاري لم يدرس جيدا، قبلته ماري على خذه.

ج- لأن هاري لم يدرس جيدا، يدور القمر حول الأرض.

1- أ- أمستردام عاصمة هولندا. تعداد سكانها 800000 شخص.

ب- أمستردام عاصمة هولندا. هل تعجبك أمستردام؟

ج- أمستردام عاصمة هولندا. بموجب ذلك أفتتح هذا الاجتماع.

2- أ- أين ستقضي عطلتك هذا الصيف؟

- سأقضيها غالبا في البرتغال.

-ب أين ستقضي عطلتك هذا الصيف؟

- سيذهب أخي هذا الصيف إلى البرتغال

ج- أين ستقضي عطلتك هذا الصيف؟

- هل يمكنك أن تطلعني على الوقت؟

يمكن أن نفيئ هذه الأمثلة إلى أربع مجموعات، بناء على معيار المقبولية، حسب الجدول التالي:

الجمل المركبة (2) (Compound sentences)			الجمل المعقدة (3) (Complex sentences)			متواليات الجمل (4) (Sequences of sentences)			متواليات التحاور (5) (Sequences of dialogue)		
أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج	أ	ب	ج
مقبولة	مقبولة	غير مقبولة	مقبولة	مقبولة	غير مقبولة	مقبولة	مقبولة	غير مقبولة	مقبولة	مقبولة	غير مقبولة

	ليست مقبولة			ليست مقبولة			ليست مقبولة			ليست مقبولة	

يظهر من خلال تصنيف الأمثلة في الجدول أعلاه انتظامها في ثلاث مجموعات حسب معيار المقبولية، رغم اختلاف هذه الخطابات، سواء من الناحية التركيبة أم من الناحية الدلالية، مما يدفع إلى التساؤل حول الشروط التي بفضلها يتم تحديد مقبوليتها.

تجدر الإشارة إلى أن شروط المقبولية تتحقق في المستوى الدلالي لا في المستوى التركيبي، ذلك أن الأمثلة (ج) غير المقبولة، جيدة التكوين، أضف إلى ذلك، أن وجود الروابط لا يعد سببا مباشرا في تحقق الترابط، وهذا راجع لمؤشرين؛ فالأمثلة المتضمنة في (4) و(5) تتوزع بين الجمل المترابطة والجمل غير المترابطة رغم عدم تحقق الروابط لفظيا، مما يحيلنا إلى المؤشر الثاني، إذ إذا تفحصنا الأمثلة (2-ج) و(3-ج)، غير المقبولة لكونها غير مترابطة دلاليا، نستشف أن وجود الروابط لا يجعل الجمل بالضرورة مترابطة.

3- شروط الترابط الدلالي:

إن تحقق الروابط في المستوى اللفظي يفترض، بصفة قبلية، تحقق الترابط الدلالي بين الجمل ضمن متوالية ما، وبمعنى آخر، يستدعي بالضرورة ترابط القضايا التي عليها

يشتمل الخطاب. فضلا عن ذلك، تحدد الروابط طبيعة العلاقة الدلالية التي تربط القضايا ويؤثر ذلك على درجة المقبولية، فإذا عوضنا الرابط "لأن" في المثال (3-ب) بالرابط (رغم أن) يضحي الخطاب أكثر مقبولية وينقله من اللبس وتعدد التأويلات ضمن سياقات متعددة إلى تحديد العلاقة الدلالية التي تجمع القضيتين.

يتمثل أولى شروط الترابط الدلالي في **شرط مسلمة المعنى**، أي وجود علاقة بين معاني الكلمات في الجمل، فإذا تأملنا المثال (2-أ)، نلفي المفهوم الدلالي ل"عازب" يتضمن المفهوم الدلالي ل"غير متزوج" ويقتضيه، ورغم ذلك، يعد هذا الشرط غير كاف لتحقق الترابط، فمتتالية من قبيل (6)[9]:

(1) جون عازب، إذن بيتر غير متزوج.

متتالية غير مقبولة، إذ يعد الترابط المتحقق في (2أ) مرتبطا بموضوع المحمولات: (عازب) و(غير متزوج) والمتمثل في "جون"، ويحيل عليه الضمير "هو" في القضية الثانية، فنصبح أمام شرط ثان لتحقق الترابط يتمثل في **التطابق الإحالي**، حيث يجب أن ترتبط المحمولات بموضوع واحد، ويمكن أن نعيد تمثيل (2أ)، حسب "قواعد منطق المحمولات"[10] (PREDICATE LOGIC)، في المسلمة التالية[11]:

(2) (∀س)[عازب(س) ⊂ ~ متزوج (س)[12]]

وبهذا المعنى، تضحي العلاقة الدلالية شرطا لتحقق الترابط، فقط، من خلال البنية القضوية، إضافة إلى الإحالة على عناصر متطابقة تملك الخصائص نفسها.

ورغم تحقق الشروط السالفة الذكر في أمثلة من قبيل (2-ب) و (3-ب) و(4-ب)،أي رغم اشتراك القضيتين في إحالتهما على العنصر نفسه (جون مثلا في (2ب))، نجدها متواليات "غريبة" (STRANGE)دلاليا. فبالعودة إلى المثال (2ب) يُطرح التساؤل عن السبب الذي يجعل الواقعة(FACT) "جون أعزب" مرتبطة بالواقعة "يشتري عددا كبيرا من الأسطوانات"، أي كيف يمكن للقضية الأولى أن تشترط القضية الثانية؟

وإذا تفحصنا الأمثلة(2ج) و(3ج) و(4ج)، نلفي، إضافة إلى تعدد الموضوعات، الوقائعَ التي تشتمل عليها الأمثلة غير مترابطة، وبالنظر إلى عدم كفاية الشروط السابقة في تحقق الترابط، يطرح فان ديك شرطا إضافيا يتجلى في **تعالق الوقائع**، على أن هذا الشرط يحتاج بدوره إلى شروط إضافية تجعل الوقائع مترابطة[13]، لنتأمل المثالين (8) و(9):

(3) أمس كان الجو حارا، لهذا ذهبنا إلى الشاطئ.

(4) أمس كان الجو حارا، لهذا ذهبنا إلى الشاطئ الأسبوع الماضي.

يتبين في المثال (8) أن القضيتين "كان الجو حارا" و"ذهبنا إلى الشاطئ" مترابطتين بعلاقة سببية تجعل من الواقعة التي تتضمنها القضية الثانية نتيجة لوقوع الواقعة التي عليها تشتمل القضية الأولى، لكن إضافة الظرف الزمني "الأسبوع الماضي" يجعل(9) غير مترابطة وبالتالي غير مقبولة، فرغم تعالق الوقائع وارتباطها بعلاقة سببية تجعل القضية الأولى تشترط القضية الثانية، يُخل الظرف الزمني بالترتيب الزمني للوقائع، إذ لا يمكن للقضية-النتيجة أن تكون سابقة للقضية-السبب. وبهذا ينضاف شرط آخر إلى شروط الترابط السابقة يتمثل في شرط "**الترتيب الزمني للوقائع**".[14]

وقد يتضمن خطاب ما/متوالية ما شرط الترتيب الزمني للوقائع والعلاقة السببية دون

أن تكون القضايا التي تؤسسه مترابطة، لنتفحص المثال (10):

(5) حلمت أن الجو حار جدا، فذهبت إلى الشاطئ

تنتمي الواقعتان المتضمنتان في المتتالية (10) إلى عالمين مختلفين، حيث تنتمي واقعة الحلم بأن الجو حار إلى عالم الحلم، فيما تنتمي واقعة الذهاب إلى الشاطئ إلى العالم الواقعي(ACTUAL WORLD)، ولا تمثل الواقعة الأولى سببا معقولا وكافيا لحدوث الواقعة الثانية " في عالمنا الواقعي.وما سيجعل المتتالية (10) مقبولة هو "تعلق حدث الحلم بحدث الذهاب إلى الشاطئ"[15]، ويمكننا إذ ذاك الحصول على المتتالية (11):

(6) كان الجو حارا جدا اليوم، لذلك حلمت بأني كنت في الشاطئ.

يمكن أن يؤدي ارتفاع حرارة الجو في عالمنا الواقعي إلى الحلم بالذهاب إلى الشاطئ في عالم الحلم باعتباره عالما ممكنا.

تؤدي بنا الأمثلة أعلاه إلى خلاصة مفادها أن "تحقق ترابط الجمل مرتهن بتعالق الوقائع، التي تحيل عليها القضايا،في عوالم متعالقة"[16]، أي تعالق العوالم الممكنة.

يدفع هذا الاستنتاج إلى التساؤل حول الشروط التي تجعل الوقائع متعالقة، أو بتعبير آخر تجعل العوالم الممكنة متعالقة.

تُمثل السببية أو الغائية العلاقة الصريحة في تعالق الوقائع، ويعرف فان ديك السببية بقوله: "يُسبب (CAUSE) حدث (أ) حدثا (ب) إذا كان أ شرطا كافيا لحدوث (ب)، وبتعبير آخر، إن ورود الحدث (أ) لا يتوافق مع عدم ورود الحدث (ب) على الأقل في عالم ممكن واحد"[17]، والتعريف نفسه يمكن أن يسند إلى علاقة الغائية (REASON) "حيث تعني (أ) (معرفة حول أ) وتحيل (ب) على حدث أو على نتيجة حدث ما"[18]. يمثل (3-أ) مثالا لعلاقة السببية، حيث يعد حدث الرسوب في الامتحان نتيجة سببها حدث "عدم دراسة جون بشكل جيد"، كما يعد (11) مثالا لعلاقة الغائية، حيث يعتبر حدث الذهاب إلى الشاطئ نتيجة لمعرفة ارتفاع حرارة الجو.

مع ذلك، لا يستلزم وجود الترابط تحقق علاقات الشرط والنتيجة، فإذا تأملنا المثال (4أ)، نلفي أن كون أمستردام عاصمة هولندا لا يشترط أن يكون تعداد سكانها 800000. وينطبق هذا على "الأمثلة التالية "[19]:

(7) ذهبنا إلى الشاطئ ولعبنا الكرة.

(8) ذهبنا إلى الشاطئ، لكن بيتر ذهب إلى المسبح.

(9) ذهبنا إلى روما وكذلك فعلت أسرة جون.

(10) ذهبنا إلى الشاطئ، وولد بيتر في منشيستر.

إذا تأملنا المثال (12)، نلاحظ أن القضية الثانية المتمثلة في لعب الكرة لا تعبر عن قضية ناتجة عن واقعة تحيل عليها القضية الأولى المتجلية في واقعة الذهاب إلى الشاطئ. لكن يمكن أن نعتبر القضية الأولى شرطا كافيا، لكنه ليس ضروريا، لحدوث القضية الثانية. ولا يمكن أن نسند نفس التأويل إلى المثالين (13) و(14) إلا إذا اعتبرنا في (13) أن (معرفة) بيتر بذهابنا إلى الشاطئ سبب كاف يجعله يذهب إلى المسبح، وأن ذهابنا إلى روما شرط كاف لذهاب أسرة جون كذلك.

إذا كنا قد اعتبرنا، حسب أطروحة فان ديك، في حديثنا عن السببية والغائية أن الواقعة الأولى غير متوافقة مع عدم ورود الواقعة الثانية (على الأقل في عالم ممكن

واحد)، فإن الشرط الأدنى في قضايا من قبيل (12-14) يتجلى في النشاط المتماثل بين القضايا (FACTS are COMPATIBLE)، وبهذا المعنى تضحي الواقعتان متوافقتين وتتضمنان نشاطا متماثلا إذا كان ورود أحد الوقائع لا ينفي ورود الوقائع الأخرى في سياق معين. ويمكن أن نمثل لهذه العلاقة وفق منطق المحمولات ومنطق الموجهات في الصياغة (16):

(11) ◊(ق&د) أو ~□ (ق ⊂ ~د)

ورغم ذلك يحتاج مفهوم التوافق (COMPATIBILITY) إلى مزيد من التفسير، فإذا تمعنا في المثال (15)، نلحظ أن الواقعتين لا تنفي إحداهما الأخرى، ورغم ذلك نحس من خلال الحدس أنهما غير متوافقتين، وذلك راجع إلى صعوبة تحديد العلاقة بين الوقائع التي تعبر عنها القضايا، بمعنى أن الوقائع الواردة في (15) متباعدة (DISTANT) منطقيا. أضف إلى ذلك أن تماثل الأنشطة وتوافقها ينبني أساسا على وجهة نظر معينة، كالحال في نشاط التسلية في (12) ونشاط السباحة في(13) ونشاط السفر في (14)، كما ينبني على وجهة نظر خاصة بزمن معين أو عالم ممكن من قبيل" أمس". على هذا الأساس يمكن أن يمثل المثال (13)، حسب وجهة نظر (POINT OF VIEW) معينة، جوابا عن السؤال "ماذا فعلتم أمس؟"، في مقابل ذلك، لا يمكن أن نعتبر المثال (15) أو القضية الثانية من (15) جوابا عن السؤال نفسه. تبعا لذلك، نقوم بتأويل العلاقات بين الوقائع باعتبار" قاعدة مشتركة (COMMON BASIS)"[20].

إضافة إلى الشروط السالفة الذكر، يعد فان ديك السياق التواصلي مفهوما مركزيا، باعتباره يحيل على الجانب التداولي في الخطاب، إذ يتظافر مع مفهوم وجهة النظر وتماثل العوالم وتعالق الوقائع، باعتبارها مفاهيم تحيل على الجانب التداولي للخطاب، تمكن المتكلمين والمستمعين من الحكم على ترابط الجمل والقضايا في سياق تواصلي معين. ويعتبر فان ديك أن الشروط التي تجعل الخطاب مترابطا شروط تواضعية وعامة ترتبط بمعرفة المتكلم والمخاطب بالعالم الواقعي وكذا العوالم الممكنة، الشيء الذي ينقلنا من الحديث عن وجهة النظر إلى قضية معينة أو إلى متوالية من القضايا، إلى الحديث عن "موضوع الخطاب/التحاور "[21].

إذا كنا أعلاه قد عرضنا الشروط التي بفضلها تترابط القضايا، باعتبار أن الترابط مفهوم دلالي، يمكننا الآن عرض شروط الترابط وفق الدلالة الصورية؛ إذ سيتم إضافة مجموعة "ز" من مواضيع التحاور الممكنة، بالإضافة إلى عنصر من "ز"، نحو "ز$_0$" لتعيين موضوع التحاور الواقعي (ACTUAL) . تأسيسا على ذلك، ستُسنَد التأويلات إلى الجمل بالنظر إلى عناصر "ز"، إضافة إلى العوالم الممكنة والفواصل الزمنية (TIME POINT)..... وستصبح صياغة من قبيل(17) قابلة لأن تُسند إليها قيم مختلفة؛ إذ" يمكن أن نسند إليها قيمة الصدق أو الكذب أو قيمة غير محددة بالنظر إلى موضوع التحاور زi "[22].

(12) قا(α، عi، زi)

ورغم إسناد القيم الصدقية لصياغة ما، فهذا لا يعني بالضرورة أنها صياغة تتضمن قضايا مربوطة، فإذا عدنا للمثال (15)، يمكن أن نسند إليها قيمة الصدق إذا كانت القضيتان صادقتين معا، رغم كونهما غير مربوطتين.

(13) ذهبنا إلى الشاطئ: 1 ولد بيتر في مانشستر: 1 = 1

على هذا الأساس، ستتم إضافة دالة (قا$^{+}$)التي ستتيح إمكانية إسناد أربع قيم[23]:

(14) أ-صادقة ومربوطة

ب-صادقة وغير مربوطة

ج-كاذبة ومربوطة

د-كاذبة وغير مربوطة

ونمثل لهذه القيم وفق الترميز الذي اعتبرناه سابقا لقيمتي الصدق(1) والكذب (0)، وقيمتي الربط(1) وعدم الربط (0) على النحو التالي[24]**:

(15) أ-(1،1)

ب-(0،1)

ج-(1،0)

د-(0،0)

وتصبح الجمل والقضايا مترابطة إذا ارتبطا بموضوع التحاور نفسه، وبهذا المعنى تضحي قضايا (21) مترابطة في "زأ"، متى ارتبط α ب "زأ"، وارتبط ß ب"تآلف" (COMBINATION) القضية الأولى مع موضوع التحاور (22).[25]

(16) $^{26}ß*\alpha$

(17) $^{27}\text{زأ} \cup \{\alpha\}$

يمكن أن نعتبر مواضيع التحاور "ز" مكونات مجردة تحدد بعض نطاقات الفضاء الدلالي (SEMANTIC SPACE RANGES OF) حيث تستخلص مفاهيم الأفراد والخصائص من القضايا، على هذا الأساس، لا يتحدد ترابط القضايا بتحديد العوالم الممكنة ومواضيع التحاور، بل يجب تحديد سياقات التحاور، مما سيجعلنا نُعدِّل الدالة (17) لتصبح دالة رباعية المحلات، كما يلي[28]:

23- قا$^{+}$(α، عأ، زأ ، سأ)

وتمثل (سأ) في الصياغة (23) رمزا لعنصر من (س) الذي يمثل مجموعة من سياقات التواصل (أو التحاور) الممكنة.

نعود إلى المثال (15) لنتفحص هذه الشروط، وسنعيد صياغتها على الشكل التالي[29]:

24-تحدد القضية الأولى المتمثلة في "ذهابنا إلى الشاطئ" المجال التصوري الذي يتيح لنا أولا، من خلال الضمير "نا"، الإحالة على "أفراد الإنسان" وعلى خصائصه وعلى الأشخاص والأشياء التي ترتبط بالقضية الأولى، ثم الإحالة، ثانيا على خصائص "الذهاب" المتمثلة في شروط الذهاب ونتائجه وطرقه، وأخيرا، الإحالة إلى خصائص "الشاطئ" المتجسدة في الرمل والماء والأمور ومختلف الأنشطة (ACTIVITIES)والأحداث (EVENTS) المرتبطة بالشواطئ.[30]

وبالنظر إلى مكونات القضية (24) وخصائصها يتم اختيار الخصائص التي تتوافق مع خصائص الذهاب وخصائص الشواطئ فقط. وبهذا المعنى، تتوافق خصائص نشاط لعب كرة القدم مع خصائص الذهاب إلى الشاطئ، في مقابل ذلك لا تتوافق نشاطات أخرى مع الذهاب إلى الشاطئ، م قبيل بيع الحواسيب[31].

24- تركيب:

قدمنا في هذه الورقة تصور فان ديك (1977) عن مفهوم الربط والترابط؛ إذ يعتبر فان ديك الترابط مفهوما دلاليا يتحقق في المستوى الدلالي أساسا،وعالجه وفق الدلالة المشروطة بالصدق، وذلك بإسناد قيم صدق سواء للحكم على صدق و كذب القضايا أو للحكم على ترابط القضايا وعدم ترابطها. ووضع لذلك الشروط التالية:

- شرط مسلمة المعنى
- التطابق الإحالي
- تعالق الوقائع
- الترتيب الزمني للوقائع
- النشاط المتماثل

عالج فان ديك تحقق هذه الشروط في المستوى المنطقي باعتماد التمثيل الصوري، ووظف في ذلك مفاهيم مستمدة من حقل المنطق، وجعلها أدوات إجرائية في البحث اللساني من قبيل العوالم الممكنة، وموضوع التحاور، وسياق التواصل. وتمثل هذه المفاهيم قيودا تمكن من الحكم على صدق القضايا من جهة، وترابطها من جهة أخرى، خصوصا في المستوى الدلالي، الشيء الذي يجعل الخطاب الذي يتضمنها منسجما وبالتالي مقبولا.

اعتبر فان ديك علاقتي السببية (CAUSALITY) والغائية (REASON) العلاقتين الصريحتين في تعالق الوقائع التي تحيل عليها القضايا، مما ينشأ عنه ترابط هذه القضايا، لذا، ركز الباحث الهولندي، في معالجته لقضية الربط والترابط، على تصنيف الروابط بحسب العلاقة التي تبنيها بين القضايا، وأعطى أهمية كبرى لمفهوم الشرط؛ إذ اعتبره مفهوما شاملا لا يتمظهر بالضرورة من خلال الروابط الشرطية، بل يمكن للروابط الأخرى من قبيل روابط الفصل وروابط الوصل أن تعبر عنه، كما يمكن "للوقائع، بطريقة ما، أن تحدد وتشترط بعضها بعضا"[32] دون وجود روابط صريحة متحققة في المستوى اللفظي للخطاب.

الهوامش

[1] طورت الأبحاث مجموعة من الوسائل والأدوات التي تُمكن من وصف الظواهر اللغوية وبنائها بالاستعانة بالأنساق الصورية بصفة عامة والرياضيات بصفة خاصة، من قبيل النحو التوليدي، مع نوام تشومسكي، من خلال اعتبار النحو نسقا من القواعد القابلة لتوليد عدد غير محدود من الجمل، إضافة إلى النحو الوظيفي مع سيمون ديك الذي سعى إلى دراسة الخصائص الصورية للغة انطلاقا من وظيفتها التواصلية. تنحو الدلالة الصورية المنحى نفسه، إذ تعتمد المفاهيمَ المنطقية لصورنة اللغة الطبيعية قصد تدقيق العديد من التصورات وضبط الإجراءات المعمول بها. بناء على ذلك، يمكن إدراج مفاهيم الدلالة الصورية للتمكن من وصف الظواهر المضمنة في الخطاب.

[2] T.A. VAN DIJK (1977) : TEXT AND CONTEXT EXPLORATIONS IN THE SEMANTICS AND PRAGMATICS OF DISCOURSE, LONGMANLINGUISTICS LIBRARY, LONDON AND NEW YORK., p 43

[3] Ibid , p 43

[4] توصف القضية بأنها وحدة دلالية تتكون في الأصل من عنصري:الموضوع والمحمول(argument et prédicat)،إلا أنها لا تقتصر على أزواج فقط،إذ يمكن أن يوجد أكثر من موضوع مثلا، ثم يمكن أن تربط العناصرَ المكونة للقضية المركبة علاقات متنوعة(سببية،غائية،زمنية،شرطية)...وليس فقط نوعية واحدة من العلاقات .وتتحدد القضية عموما بأنها شيء يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب. يراجع في هذا الصدد: تون أ. فان ديك:علم النص :مدخل متعدد الاختصاصات، ترجمة :سعيد حسن البحيري ص 51 - 50 - 49 ،وصلاح فضل(1992) : بلاغة الخطاب وعلم النص 228 – 227 .

[5] TEUN A. VAN DIJK (1977) : TEXT AND CONTEXT, p 43.

* إن الصياغات في الصياغات المركبة (compound formulae) لا تترابط بصفة مباشرة، بل تتدخل قيم صدق الصياغة في كليتها (the whole formulae)، كما يمكن لصياغة ما أن تُستبدل بفضل قواعد الاستبدال، ولا يصدق ذلك بالطريقة نفسها في اللغة الطبيعية حيث يضطلع الربط إضافة إلى الروابط بدور مفهومي (INTENSIONAL).

[6] T.A. VAN DIJK (1977) :Text and Context , p 45

[7] Ibid, p 45

[8] Ibid, p 46

[9] Ibid, p 47

[10] يعد نظام حساب المحمولات متضمنا لنسق القضايا؛ إذ يرمي إلى ضبط العلاقات بين الموضوع والمحمول، ويركز على الحدود التي يغفلها منطق القضايا، والتي تتمظهر في نظام المحمولات في أسوار كلية أو وجودية (∀، ∃). يراجع في هذا الصدد: حسان الباهي (2015): اللغة والمنطق بحث في المفارقات، ص 41-42. ومحمد مرسلي (2004): منطق المحمولات، ص 25.

[11] Ibid, p 47

[12] يمكن أن نؤول هذا التمثيل المنطقي على الشكل التالي: كل (س) عازب يشترط أن يكون (س) غير متزوج.

[13] Ibid, p 47

[14] Ibid, p 47

[15] Ibid, p 48

[16] Ibid, p 48

[17] Ibid, p 48

[18] Ibid, p 48

[19] Ibid, p 48

[20] Ibid, p 48-49

[21] Ibid, p 49-50

[22] Ibid, p 49-50

[23] يراجع في هذا الصدد: Ibid, p 50

[24] يراجع في هذا الصدد: Ibid, p 51

** تجدر الإشارة إلى أن الصياغات (أ) و(ج) هي وحدها المقبولة في اللغة الطبيعية.

[25] يراجع في هذا الصدد: T.A. VAN DIJK (1977) :Text and Context, p 51

[26] تشير * إلى أي رابط ثنائي في اللغة الطبيعية.

[27] يمكن أن تؤول(22) على الشكل التالي: القضية(الصياغة) α متلائمة مع موضوع التحاور ز.

[28] يراجع في هذا الصدد: T.A. VAN DIJK (1977) :Text and Context, p 51

[29] يراجع في هذا الصدد: Ibid, p 51

[30] تجدر الإشارة إلى أن إسناد هذه الخصاص إلى عناصر قضية ما مرتبط بمعرفة العالم (KNOWLEDGE OF THE WORLD)

[31] يراجع في هذا الصدد: T.A. VAN DIJK (1977) :Text and Context, p 51

[32] Ibid, p 67.